مفهوم النظام اللغوي عند تمام حسان
- قراءة في كتابي "مناهج البحث في اللغة" و"اللغة العربية معناها ومبناها"-

أ. محمد بودية
أستاذ مساعد (أ)
جامعة محمد خيضر- بسكرة .

الملخص:

يسعى هذا المقال إلى شرح النموذج اللساني الذي اقترحه الباحث اللغوي "تمام حسّان"، والذي بدأ الكلام عنه في كتابه "مناهج البحث في اللغة"، ثم فصّله في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها". وتتحدّد معالم هذا النموذج من خلال وصف وتحليل النظام اللغوي العربي، وبيان مكوّنات هذا النظام وجزئياته الدقيقة. ذلك أنّ كل نظام لغوي يتكوّن من أنظمة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، ولابدّ من الكشف عن خصائص هذه الأنظمة والعلاقات التي تبنيها وتربطها فيما بينها، حتّى يتمّ معرفة طريقة اشتغال النظام اللغوي ككلّ، وتأديته لوظيفته التواصلية التبليغية.

مقدمـة:

أحدث كتاب "محاضرات في اللسانيات العامة" لصاحبه فرديناد دوسوسير هزّة في أوساط المهتمين بالعلوم الإنسانية عامة، والمشتغلين بالدرس اللغوي بخاصة، وذلك لما جاء به من تحول في مسار الدراسة اللغوية، هذا التحول جعل "فرديناد دوسوسير" مؤسّسا لعصر بأكمله من الدرس اللساني سمي هذا العصر بـ"عصر البنيوية". حيث اتجهت الأنظار كلها إلى دراسة المبادئ الجديدة التي يقوم عليها مفهوم البنية وكان من نتيجة هذه الدراسة أن انبثقت مجموعة من المناهج اللسانية، شكّلت مدارس خاصة اتخذت محاضرات دي سوسير منطلقا لتحاليلها، وكانت كل مدرسة من هذه المدارس تحاول إقامة نموذج فعّال ومثالي، يخضع إلى كل تحليل لغوي، وأصبح لزاما على كل باحث في اللغة أن يتبنى منهجا لسانيا حديثا يعتمد على إجراءات علمية معينة.

وهذا ما حدث مع اللسانيين العرب الذين وجدوا أنفسهم ملزمين بمواكبة التطور اللساني الذي تشهده الدراسات الغربية، غير أنّه كان من الصعب على هؤلاء اللسانيين أن يُقنعوا المجتمع اللغوي العربي بجدوى المناهج الحديثة، ذلك أنّ هذا المجتمع ينظر إلى التراث نظرة قداسة، ويرى أنّه لا يمكن أن تدرس اللغة العربية إلاّ ضمن قواعد التراث.

وحتى لا تكون هناك قطيعة بين مناهج اللسانيات والتراث العربي، حاول كثير من اللسانيين أن يقيم حلقة وصل بينهما، وذلك باستغلال معطيات اللسانيات في إحياء التراث، والنظر إليه نظرة علمية دقيقة، وإخضاعه إلى متطلبات الواقع اللغوي، وبناء نموذج وصفي للغة العربية، محدّدين بذلك موضوع دراستهم باللغة العربية الفصحى.

ومن هذا المنطلق نشأت لسانيات عربية تجلّت في جملة من المؤلفات، تعمّق أصحابها في فهم المناهج الحديثة وأعادوا قراءة التراث بمنظار لساني غربي، محاولين من هذه القراءة الجديدة أن يقدّموا للقارئ العربي آليات تتماشى مع التطور اللغوي الحاصل في العالم، دون أن يكون هناك تنصّل مما خلفه النحاة والبلاغيون.

1. كتاب "مناهج البحث في اللغة" وصف وتحليل.

تعرض تمام حسان في بداية كتابه،إلى المراحل التي مرّت بها المناهج اللسانية الغربية، وكيف استطاعت أن تتخلص من سيطرة مناهج العلوم الأخرى، وتقيم لنفسها صرحا علميا خاصا بها، فكان لها هذا الاستقلال مع ما جاء به اللساني "فرديناد دي سوسير" من مبادئ البنيوية الوصفية، وعلى رأس هذه المبادئ أنّ اللغة نظام بني بناءً محكما ليؤدّي وظيفة تواصلية تظهر في إطار المجتمع.

وكان هذا أوّل مبدأ اتخذه تمام حسان ليصف به اللغة العربية قائلا: « وإذا نظرنا إلى اللغة باعتبارها مجموعة من النظم الوضعية الاجتماعية ذات أقسام من الأنماط والعلامات، وجدنا من الممكن أن تستقل بمنهجها عن مناهج العلوم الأخرى، ويأخذ منهجها في اعتبار الشكل والوظيفة باعتبارهما أساسين من أسس بنائه يطبقان في كل فرع من فروع الدراسات اللغوية، هذه الدراسات ليست إلا مجموعة متناسقة متكاتفة متلاحمة من المناهج الفرعية لتناول الأحداث اللغوية منطوقة أو مكتوبة»(1).

وبما أنّ اللغة نظام فكان لا بدّ من تحديد ماهية هذا النظام، وما هية العناصر التي يشملها، أو بمعنى أدق ما هية الأطر اللغوية التي يمكن أن نلمس فيها هذا النظام وهذا ما يوضحه تمام حسان بقوله: « فاللغة إذا متعددة الأنظمة، فلها نظامها الصرفي الذي لا تتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب، ولها بعد ذلك نظام للمقاطع ونظام للنبر ونظام للتنغيم "فهي منظومة من النظم" على حدّ تعبير بعضهم، ويؤدّي كل نظام منها وظيفة بالتعاون مع النظم الأخرى»(2).

ومن هذه الأنظمة المتعددة تتشكل مجموعة من المستويات التي تخضع لها دراسة اللغة، وانطلاقا منها تتحدّد البنى اللغوية، وهي عند تمام حسان ستة مستويات "سماها (مناهج) وهي على الترتيب، منهج الأصوات (الفونتيك) ومنهج التشكيل الصوتي (الفونولوجي) ومنهج الصرف ومنهج النحو ومنهج المعجم ومنهج الدلالة".(3)

ركّز في المنهج الصوتي على الجوانب العضوية والفيزيائية التي تتحكم في تكوين الصوت عامة والصوت اللغوي بخاصة، كما ميّز –أيضا- في هذا الباب بين الصوتية والصوتمية.

وقبل هذا كله يعرف الصوت –عموما- بأنه " الأثر السمعي الذي به ذبذبة مستمرة مطردة،

ولو لم يكن مصدره جهازا صوتيا حيا... ويتوقف فهم الصوت بهذا المعنى العام على اصطلاحات ثلاثة يجب التفريق بينها –أيضا- هذه الاصطلاحات هي:

1. درجة الصوت.
2. علو الصوت.
3. قيمة الصوت." (4)

وهذه العناصر الثلاثة التي تتحكم في تحديد الصوت تدخل ضمن الجانب الفيزيائي أو الفونتيكا الفيزيائية.

وجاء تمييز تمام حسان بين المنهج الصوتي (الفونتيك) ومنهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا) نتيجة لما أحرزه الدرس الصوتي من تقدم بفضل الجهود المتواصلة، واستعمال الأجهزة والآلات التي مكّنت العلماء من أن يتحصلوا على حقائق صوتية لم تكن معروفة لديهم من قبل " واكتشفوا أن للصوت جوانب يقتضي كل جانب منها النظر بأسلوب يختلف عما يتبع مع الجانب الآخر، ووجدوا أنّه من الأوفق والأنسب أن يخصص فرع من العلم أو منهج الدرس لكل من هذه الجوانب أو لكل مجموعة منها"(5). كما ركّز تمام حسان في شرح المنهج الصوتي على الجانب العضوي، أو بمعنى أدق جهاز النطق بكل مكوناته، وما تحدثه هذه المكونات من تغيير صوتي.

ولقد كان تمييز تمام حسان بين المنهج الصوتي، ومنهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا) قائم على أساس وظيفي، وهو يصرّح بذلك ناقلا قول أحد اللسانيين الغربيين وهو "كانتينو" إذ يقول: « إنّ الأصوات دراسة للظواهر الصوتية والتشكيل الصوتي دراسة لوظائف الأصوات»(6).

كما أفاض الكاتب في شرح الأسس التي يتم من خلالها التفريق بين الحروف، إضافة إلى الأسس الفسيولوجية والفيزيائية، وهي أسس تنتمي إلى المنهج الصوتي، أمّا ما يدخل ضمن منهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا)، فهما أساسان اثنان حدّدهما تمام حسان بقوله: « ويجب في تحديد الحروف أن نعني باعتبارين هامين:

1. التطريز اللغوي (أو التوزيع)
2. الوظيفة »(7).

ولقد خصّص تمام حسان المفهوم الفونيم مبحثا خاصا سمّاه "نظرية الفونيم" تناول فيه مصطلح الفونيم عند جملة من اللسانيين، في مقدمتهم: دانيال جونز، وترو بتسكوي وبلو مفيلد، وبودوان دي كورتيني.

وتطرّق –أيضا- إلى ما وقع بين هؤلاء اللسانيين من اختلاف في النظر إلى مفهوم الفونيم، حيث نظر إليه كلّ واحد من زاويته الخاصة، فكانت هناك النظرة العضوية التركيبية التي تستند إلى عبارة (عائلة الأصوات)، والنظرة العقلية التي ترى في الفونيم صورة ذهنية يستحضرها المتكلم وينطقها بدون وعي، فينجح تارة في تحقيقها ويخفق أخرى.

أما النظرة الأخيرة فهي النظرة الوظيفية التركيبية التي ترى أنّ مفهوم الفونيم "مفهوم وظيفي لا تحدده إلاّ الوظيفة التي يقوم بها، ولذا قد يصلح كإشارة في ضبط المعاني (فقد ≠ نقض، أجمة ≠ أكمة) أو قد لا يصلح كإشارة في ضبط المعاني (إن البعض يلثغ بالراء ويحولها إلى غين ربط –غبط)" (8).

كما تناول الكاتب في مستوى التشكيل الصوتي (الفونولوجي)جملة من الظواهر الفونولوجية، كالمقطع والنبر والتنغيم، ومصطلح آخر هو الموقعية، ويعني به دراسة موقع الأصوات، أهو في البداية أم في الوسط أم في النهاية.

وكلّ هذه الظواهر تشترك في نقطة واحدة وهي " ما تؤديه من وظيفة"، وهذا ما حاول دائما تمام حسان إثباته وتأكيده بقوله: « ويجب علينا نحن أن نقيم الدراسة اللغوية على أساس الشكل والوظيفة»(9).

وفي منهج الصرف، أو ما يسمى بالمورفولوجيا (Morphology)فرق تمام حسان بين ثلاثة مصطلحات وهي: الباب، والمورفيم (Morpheme)، والعلامة.

فالباب هو وسيلة تقسيمية يعبر عنه مورفيم معيّن. أما المورفيم فهو وحدة صرفية، أو اصطلاح تركيبي بنائي يدخل في نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفة، والعلامة هي ما يعبر عن المورفيم تعبيرا شكليا، وتتمثل في الصيغ الصرفية وحركات الإعراب والإلحاقات.

أمّا منهج النحو فقد تكلّم فيه تمام حسان عن العلاقة القائمة بين الإعراب والمعنى الدلالي، والمعنى المعجمي، ورأى أنّ النحاة عندما صرفوا الإعراب إلى هذين المعنيين لم يكونوا على

صحة، إذ الأولى بهم أن يصرفوه إلى المعنى الوظيفي "فحين نقول إن المعنى الوظيفي «لضرب» أنها فعل ماض، نقصد أنها تقوم في السياق بدور الفعل الماضي، وتؤدي وظيفته النحوية الخاصة به، وحين قال النحاة قديما إن الإعراب فرع المعنى كانوا في منتهى الصواب في القاعدة وفي منتهى الخطأ في التطبيق، لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقا معيبا، صرفوها إلى المعنى المعجمي حينا، والدلالي حينا، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي"(10).

وبهذا فإنّ المعنى الوظيفي عند تمام حسان يستدعي معرفة موقع الكلمة في السياق إضافة إلى الوظيفة النحوية الخاصة التي تؤدّيها.

كما نبّه إلى أنّ الدراسة النحوية الصحيحة يجب أن تشمل الأبواب التي سبقتها، وهي منهج الأصوات ومنهج التشكيل الصوتي، وعلم الصرف، وباب الموقعية الذي يجب أن يكون حاضرا أثناء الدراسة النحوية.

وإضافة إلى هذا تطرّق تمام حسان إلى أقسام الكلام مخصصا لها مبحثا خاصا، ومعيدا النظر في التقسيم الجديد الذي يرى أن الكلام: اسم وفعل وحرف، وهذا ما فقدته الدراسات اللغوية الحديثة، مقترحة أسساً ومعايير جديدة لتقسيم الكلام، تتمثل هذه المعايير فيما يلي: "الشكل الإملائي المكتوب –التوزيع الصرفي- الأسس السياقية- المعنى الأعم أو معنى الوظيفة- والوظيفة الاجتماعية"(11).

وانطلاقا من هذه المعايير جاء تقسيم تمام حسان الكلام إلى أربعة أقسام: الاسم، الفعل، الضمير، الأداة(12).

وهذا التقسيم كان في البداية، أي قبل أن يطوره ويضيف إليه في كتاب: اللغة العربية معناها ومبناها.

إضافة إلى هذه المباحث التي ذكرها تمام حسان، في باب النحو، تناول مبحثا آخر سماه "وسائل الترابط في السياق"، وفي هذا المبحث أخذ بفكرة عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإنجاز (وإن خالفه بعض الشيء)وشرحها شرحا حديثا مستندا إلى ما قدمته اللسانيات الحديثة، فجاءت هذه الوسائل مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

"1.وسائل التماسك السياقي.

2. وسائل التوافق السياقي.

3. وسائل التأثير السياقي"(13).

فالتماسك السياقي قائم على العلاقات المتشابكة الموجودة بين أجزاء التركيب، وهذا التماسك – في رأي تمام حسان- مبني على المعنى الوظيفي لا على المعنى المعجمي أو الدلالي، حتى وإن جعله عبد القاهر كذلك.

ويظهر مفهوم التماسك عند عبد القاهر في قوله: « وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك هذه ما لا يجعله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا فتدخل الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر فتجيء لهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس»(14).

ويتّضح من قول عبد القاهر هذا، أنّ مفهوم التماسك السياقي قائم على أساسين اثنين هما: التعليق والبناء.

المراد من التعليق ما بين الكلمة وأختها من علاقة استحقت بموجبها أن تكون فاعلا لها أو مفعولا أو صفة أو غير ذلك، بمعنى أدق أنّ الوظيفة النحوية للكلمة تتحدد من خلال حقيقة العلاقة القائمة بينها وبين جاراتها.

أما البناء فهو في جوهره ترتيب بين الألفاظ، بحيث تأخذ كل لفظة مكانها في السيّاق، وتتنزّل هذه اللفظة منزلة تختلف عمن سواها من منازل الألفاظ الأخرى.

أما التوافق السياقي فهو غير التماسك، إذ يقتضي الأول الثاني، ويتبيّن مفهومه من شرح تمام

حسان عندما يقول: « والتوافق ملحوظ بين المبتدأ أو الخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين التابع والمتبوع، فمحمد قائم لا قائمان ولا قائمون، ويقوم محمد، لا يقومان ولا يقومون، وقام محمد الفاضل لا الفاضلان ولا الفاضلون ولا الفضلاء، وقام محمد تاجر القطن لا تاجرا القطن ولا تجّاره، وهلم جرا، فإذا كان التوافق ملحوظا في الجملة الاسمية ذات المبتدأ والخبر، وفي الجملة الفعلية ذات الفعل والفاعل، وفي التابع والمتبوع، فهو ملحوظ إذا في الجزء الأهم الأعظم من أجزاء النحو العربي»(15).

وكل من التماسك السياقي والتوافق هما نتيجتان، أو أثران من آثار التأثير السياقي، الذي نلمسه في تركيب الجملة.

وفي منهج المعجم، يتطرّق تمام حسان في البداية إلى المعنى المعجمي للكلمة، ويرى أنّه قاصر على تحديد المدلول، ذلك أنّه خال من المعنى الاجتماعي والدلالي، كما لا يرتبط هذا المعنى بالسياق والموقف اللذان ترد فيهما الكلمة.

ولكي يتم الفصل بين الكلمات في السياق علينا بتطبيق جملة من الطرق أهمها:

1. الإفراد عن السياق.
2. الحذف من السياق.
3. الحشو في السياق.
4. الإبدال في السياق.

استخدام العلامات الموقعية في الكلام. (16)

وهذا يعني أنّ الكلمة الواحدة يمكن أن تفرد عن السياق في حالات ما، كما لا يمكن إفرادها في حالات أخرى، والكلمة نفسها يمكن أن نحذفها من سياق آخر دون أن يؤثر هذا الحذف على الجملة مع وجود ما يدل على هذه الكلمة. والإبدال في السياق يعني استبدال الكلمة بما يدل عليها كالضمير مثلا، كما يمكن الاحتكام إلى علامات تدل على موقع الكلمة في السياق كواو العطف مثلا.

ويتناول تمام حسان في الباب نفسه تعريف الكلمة معيدا النظر في التعريف القديم الذي يرى أن الكلمة هي "لفظ مفرد"، وهذا التعريف في رأيه مبني في أساسه على تقسيم الكلمة إلى :

اسم وفعل وحرف، بينما التعريف الصحيح يجب أن يرتبط بوظيفة الكلمة، ولذا فالكلمة العربية في التعريف الذي اقترحه: « صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد، أو تحذف أو تحشى أو يغيّر موضعها، أو يستبدل بها غيرها في السياق، ونرجع في مادتها –غالبا- إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد»(17).

أما المنهج الأخير وهو منهج الدلالة فقد أوضح فيه تمام حسان الفرق بين علم الدلالة التاريخي أو الدياكروني على حدّ تعبير "دي سوسير"، وعلم الدلالة الوصفي أو السينكروني.

فالأول يُعنى بدراسة تغير المعنى عبر المراحل الزمنية أو من عصر إلى عصر، أما الثاني فيدرس المعنى في مرحلة تاريخية معينة، أو بمعنى آخر يدرس الأوّل المعنى المتغيّر ويدرس الثاني المعنى الثابت.

ويواصل تمام حسان حديثه في الباب نفسه عن العوامل التي تؤدّي إلى تكوين وتغيير المعنى، منتهيا في الأخير إلى أنّ المعنى يتكوّن من جملة من الوظائف هي: الوظائف الصوتية والصرفية والنحوية.

وما يمكن أن نصل إليه بعد استعراض أهم ما جاء به تمام حسان في كتاب "مناهج البحث في اللغة" أن المؤلّف وإن حاول أن يشرح مبادئ المنهج الوصفي وكيفية تطبيقه على اللغة العربية، إلاّ أنّ المفاهيم الحقيقية لهذا المنهج،والتي كان أبرزها، مفهوم النظام، لم تأخذ صورتها النهائيّة،وتتضح حدودها إلاّ في كتابه :اللغة العربية معناها ومبناها.

2. خصائص النظام اللغوي في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها".

اعتبر تمام حسان كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" أجرؤ محاولة تهدف إلى ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، محدّداً مجال هذا البحث بأنّه تناول الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى، مركزاً على المعنى، ذلك أنّ كلّ دراسة لغوية –في رأيه- "لا بدّ أن يكون موضوعها الأوّل والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى"(18).

غير أنّ المعنى بمفهومه الحديث لدى تمام حسان ليس معنى واحداً بل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: "أحدهما المعنى الوظيفي وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظم أو في السياق على حدّ سواء،

والثاني المعنى المعجمي للكلمة وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط في السياق، والثالث المعنى الاجتماعي أو معنى المقام"(19).

ويسعى تمام حسان من خلال هذا البحث إلى تطبيق المنهج الوصفي على التراث اللغوي العربي.

وقد جاء هذا الكتاب في ثمانية فصول تسبقهم مقدمة، تطّرق فيها الكاتب إلى الآراء اللغوية عند كل من العلماء العرب القدامى واللسانيين الغربيين حديثا.

ورأى أنّ الظروف التي أدّت إلى نشأة الدراسات اللغوية العربية جعلت هذه الدراسات تركز على المبنى على حساب المعنى، "ولم يكن قصدها إلى المعنى إلاّ تبعا وعلى استحياء"(20).

وهذا على عكس الغربيين الذين أولوا اهتماما كبيرًا للمعنى، وبرز هذا الاهتمام في جملة من العلوم كالفلسفة والمنطق والأنثربولوجيا هذا إلى جانب اللغة.

عنون الكاتب الفصل الأول من الكتاب بـ"الكلام واللغة" وأشار في بادية هذا الفصل إلى الفرق بين هذين المصطلحين ولم يقف طويلا عند هذه النقطة، ذلك أنّه أطال الكلام عنها في كتابه السابق "مناهج البحث في اللغة"، غير أنّه أفاض في شرح الأنظمة المختلفة (النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي).

أما الفصل الثاني فقد عنونه بـ"الأصوات" ولم يأت هذا الفصل طويلا، تناول فيه الكاتب منهج النحاة في دراسة الأصوات وعلى رأسهم سيبويه، متطرقا إلى مخارج الحروف وصفاتها وبعض الظواهر الصوتية عند النحاة القدامى.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان النظام الصوتي (علم الصوتيات) فأشار الكاتب في هذا الفصل إلى الفرق بين علم الأصوات والصوتيات حيث تعتبر الأولى دراسة قاعدية للأصوات تقوم على الملاحظة والوصف، أما الصوتيات فهي دراسة للنظام الصوتي، وتدخل هذه الدراسة ضمن إطار اللغة لا الكلام.

وتبنى الصوتيات على استثمار ما يقدمه علم الأصوات من ملاحظات مسجلة إضافة إلى "طائفة من المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج والصفات والوظائف وهذه المقابلات هي جهات

الاختلاف بين كل صوت وصوت آخر، إما من حيث المخرج فقط أو الصفة فقط، أو هما معا وتسمى « القيم الخلافية »"(21).

ويقوم مفهوم القيم الخلافية التي تفرق بين صوت وآخر على أساس المقابلات التي يمكن إجراؤها بين صوتين أو أكثر، وتظهر هذه القيم الخلافية في اختلاف الوظيفة التي تؤدّيها كلّ وحدة من وحدات النظام الصوتي، وهي ما أطلق عليه تمام حسان –أيضا- المعنى الوظيفي في قوله: « ومن أهم القيم الخلافية في أي نظام لغوي اختلاف الوظيفة التي تؤديها كل وحدة من وحدات النظام، وهي التي نطلق عليها المعنى الوظيفي»(22).

كما فرّق تمام حسان بين الحروف الصحاح والحروف المعتلة من منطلق ما يؤدّيه كلّ من الصحيح والحرف المعتل من وظائف تختلف فيما بينها.

ولكي يتم الكشف عن النظام الصوتي لأيّ لغة لا بدّ من استثمار معطيات علم الأصوات إضافة إلى الوظائف والقيم الخلافية التي تؤدّيها كلّ وحدة صوتية داخل النظام.

أما الفصل الرابع من"الكتاب" فقد خصصه للنظام الصرفي وجاء هذا الفصل طويلا، بدأه بالكلام عن الأسس التي يأتلف منها النظام الصرفي، وجمعها في ثلاث دعائم هامة تمثلت في:

"1. مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.

2. طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد، وبعضها مباني وأدوات...

3. طائفة من العلاقات الإيجابية، وهي وجوه الارتباط بين المباني، وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني"(23).

ثم يشرح تمام حسان –بعد هذا- المباني الصرفية morphemes والتي تدلّ على معانٍ وظيفية صرفية، موضحا الفرق بين هذه المباني وبين المباني التصريفية، إذ تعتبر الأولى أساس النظام الصرفي، حيث تعبّر عن معاني التقسيم "كصيغة الاسم إذ تعبر عن الاسمية وصيغة الفعل إذ تعبر عن الفعلية وكصورة الضمير التي تعبّر عن معنى الإضمار"(24) أما المباني التصريفية فهي التي يتم على ضوئها التصريف وهذا كالمتكلم والمؤنث والمعرفة والنكرة.

ويخصص الكاتب في هذا الفصل مبحثا خاصا سماه "أقسام الكلم" مبينا من خلاله وجهة نظره

في التقسيم القديم ومقترحا تقسيما جديدا.

فبدأ بمناقشة تقسيم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف. ورأى أنّ هذا التقسيم أقامه فريق من النحاة على أساس المبنى، بينما أقامه فريق آخر على أساس المعنى فقط. ويتضح الأساس الأول من التقسيم في قول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم.

ونجد الأساس الثاني من التقسيم يظهر في شرح ابن عقيل للشطر الثاني من البيت قائلا: « والكلم: اسم جنس واحده كلمة، وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف، لأنها إن دّلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها –بل في غيرها- فهي الحرف »(25).

ورأى تمام حسان أنّ هذا التقسيم الذي كان انطلاقا من المبنى فقط أو المعنى فقط يحتاج إلى نوع من التعديل فالأصح –في رأيه- هو أن يكون التقسيم على الأساسين المبنى والمعنى معا.

وبناء على هذا يقترح تمام حسان تقسيما آخر للكلم على أساس كل من المبنى والمعنى. فأورد سبعة أقسام للكلم تمثلت فيما يلي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة(26).

وتنتمي أقسام الكلم السبعة إلى ما أسماه تمام حسان مباني التقسيم، ولا تنتمي إلى مباني التصريف، أو إلى مباني القرائن اللفظية كالعلامة الإعرابية والرّتبة.

وتدخل هذه المباني الثلاثة ضمن باب واحد يسمى المباني الصرفية، ويشير تمام حسان في مبحث خاص في هذا الفصل سماه "تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد" إلى أنّ جلّ المباني الصرفية تعبر عن معان وظيفية تتصف بالتعدد والاحتمال. ويتجدد المعنى الوظيفي الخاص لكل منها في السياق، وبقرائن لفظية ومعنوية وحالية.

هذا جلّ ما تناوله تمام حسان في الفصل الرابع من الكتاب، والذي كان مخصّصا للصرف، لينتقل بعد ذلك إلى النحو في الفصل الذي يليه.

جاء الفصل الخامس تحت عنوان النظام النحوي، وفي هذا الفصل يتضح موقف تمام حسان من الطريقة التي سلكها النحاة في تبويب علم النحو، كما يبرز موقفه من أهم القضايا النحوية،

وعلى رأسها نظرية العامل، محاولا أن يربط بين علم النحو وعلم المعاني، أو بمعنى أدق بين التراث البلاغي والتراث النحوي، وفي كلّ هذا كان مفهوم المعنى الوظيفي حاضراً.

ويبدأ تمام حسان حديثه عن النظام النحوي باقتراح خمسة أسس يبنى عليها هذا النظام في اللغة العربية الفصحى، تتمثل هذه الأسس فيما يلي:

"1. طائفة من المعاني النحوية العامة (معاني الجمل والأساليب).

2. مجموعة من المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة، كالفاعلية والمفعولية والإضافة...

3. مجموعة من العلاقات الخاصة التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها فروع أيضا).

4. ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية، كالحركات والحروف، ومباني التقسيم، ومباني التصريف (القرائن اللفظية).

5. القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده"(27).

وما يفهم من اقتراح تمام حسان هذا، أنّ النظام النحوي أو بمعنى أخص المبنى لا يمكن أن ينكشف بمجرد التعرف على العلامة الإعرابية وإنما باشتراك جملة من المعاني والقرائن والعلاقات التي هي في أساسها وظائف للمباني، أو بعبارة أدق لإيجاد المعنى الوظيفي الخاص بالمبنى الواحد، يجب التعرف على القرائن المعنوية واللفظية والحالية.

والقرائن المعنوية هي ما يربط بين الأبواب النحوية داخل السياق أو "هي تلك العلاقات السياقية التي تقوم بتحديد الوظائف التركيبية (من فاعل ومفعول وحال..) (28).

وأساس هذه القرائن عامة هو التعليق.

وهو مصطلح ذكره عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز وفرق بينه وبين مصطلحات ثلاثة وهي: النظم والبناء والترتيب كما ذكر أن حصول النظم والترتيب مرهون بحصول التعليق.

ونستشف هذا من قوله عندما يقول: « واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على

بعض، ويجعل هذا بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله، وإذا نظرنا إلى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر»(29).

والتعليق بهذا المفهوم عند عبد القاهر هو عملية ذهنية تُجرى في الذهن قبل أن تظهر على مستوى التركيب، فقبل أن يتحدد الفاعل بعلامة الرفع أو المفعول بعلامة النصب، لا بدّ أن يكون هناك تصور عقلي محض بأنّ وظيفة الأول هي فاعلية ووظيفة الثاني هي مفعولية، أو بمعنى آخر "لا بدّ من مراتب متصورة في الذهن موافقة لكلام العرب في كلامهم كما يحصل عن طريق تناسق الكلمات في التركيب بدءًا من ترتيب المعنى في النفس فعل + فاعل + فضلات إلى ترتيب الكلمات في النطق"(30).

ويتكئ تمام حسان على قرينة التعليق، إذ يرى فيها الفكرة المركزية لدحض نظرية العامل، وما جرّته هذه النظرية من عواقب على النحو العربي، فإذا كان العامل النحوي لا يحدد معنى الكلمة في السياق ولا يكشف كل العلاقات الموجودة بين الكلمات داخل التركيب ولا يتوصل به إلى إيجاد المعنى الوظيفي، فما الجدوى منه.

ويدخل تحت مصطلح التعليق عنوانان كبيران هما: "العلاقات السياقية" و"القرائن اللفظية".

فالعلاقات السياقية "هي التي تتفاعل مع أوضاع اللغة، وتجعل لها حركية مستمرة، وتتمكن من خلق معان غير معهودة بفضل الترابط العضوي الذي يكون بين الألفاظ بحسب مواضعها الجديدة فيفضي إلى التفرّد"(31).

ويعدّ تمام حسان القرائن اللفظية في السياق ثمان قرائن تتمثل فيما يلي:

1. العلامة الإعرابية، 2. الرتبة، 3. الصيغة، 4. المطابقة، 5. الربط، 6. التضام، 7.الأداة، 8. النغمة(32).

أما القرائن المعنوية، وهي العلامات السياقية نفسها فهي خمس قرائن تمثلت فيما يلي: الإسناد – التخصيص – النسبة – التبعية –المخالفة.

ويأتي الفصل السادس من كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" لتناول ما أطلق عليه تمام حسان بالظواهر السياقية، ذلك أنّ هذه الظواهر لا يمكن أن نلمسها إلاّ في السيّاق.

وهي ظواهر من شأنها أن تؤدي إلى جلو المعنى وتغييره، وهي في أغلبها ظواهر صوتية كالوقف والإعلال والإبدال والتوصل والإدغام، والتخلّص والنبر والتنغيم، وكلها تساعد على إظهار القيم الخلافية الموجودة في النظام الصوتي، وتظهر الفرق بين نطق وآخر، وتكشف عن المعنى الوظيفي الخاص بكلّ وحدة صوتية.

أما الفصل السابع من الكتاب فقد خصصه تمام حسان للمعجم، ونفى في بداية هذا الفصل أن يكون للمعجم نظام لغوي، كالنظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، ذلك أنّه حين "نسمي أفكاراً مركبة نظاما فلا بدّ أن تكون بين بعضها وبعض علاقات عضوية معينة، وكذلك أوجه خلاف بين كل واحدة منها وبين الأخرى بحيث تؤدّي كل واحدة منها في النظام وظيفة تختلف عمّا تؤدّيه الأخرى"(33).

وهذا ما لا تتوفر عليه الكلمات داخل المعجم، فلا يوجد بينها علاقة عضوية وقيم خلافية، تؤدّي كل كلمة من خلالها وظيفة تختلف عمّا تؤديه كلمة أخرى، وهو ما يوجد في بقية الأنظمة اللغوية الأخرى (النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي).

غير أنّه إذا كان المعجم لا يعتبر نظاما لغويا في رأي تمام حسان إلاّ أنّه يعده جزءاً من اللغة لا من الكلام" ومحتوياته الكلمات التي هي مختزنة في ذهن المجتمع أو مقيّدة بين جلدتي المعجم وهي صامتة في كلتا الحالتين، ومن ثم يكون المعجم صامتا كصمت اللغة، ويكون ذلك منسجما مع كونه جزءاً من اللغة، وحين يتكلّم الفرد يغترف من هذا المعين الصامت فيصيّر الكلمات ألفاظا، ويصوغها بحسب الأنظمة اللغوية"(34).

وانطلاقا من هذا يقترح تمام حسان أن يكون هناك علم خاص يهتم بدراسة المعجم يسمى "علم المعجم"، من مهامه أن يضع طرقا انطلاقا منها تحدّد الكلمة العربية داخل المعجم بالاستناد إلى جملة من الأساليب كالاشتقاق والنحت والتعريب والتوليد، ويهتم بالعرف الاجتماعي للغة، ويبيّن الفرق بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي والمعنى الدلالي.

وأخيرا يأتي الفصل الثامن من الكتاب مخصصا للدلالة، وهو الفصل الذي يظهر فيه تأثر تمام

حسان بمبادئ المدرسة السياقية الوظيفية التي كان أشهر أعلامها "فيرث" الذي يهتم بالمعنى اهتماما كبيرا ويركّز على الطابع الاجتماعي للغة وفكرة المقام.

خاتمة

أهم ما يمكن أن نصل إليه، بعد استعراض أفكار وآراء تمام حسان اللسانية، والتي طرحها في كتابيه" مناهج البحث في اللغة" و"اللغة العربية معناها ومبناها"، أنّ الباحث حاول أن يبتكر منهجا جديدا لدراسة اللغة العربية، يربط هذا المنهج بين التراث النحوي البلاغي والاتجاهات اللسانية المعاصرة، وعلى رأس هذه الاتجاهات، الاتجاه البنيوي وما تفرّع عنه من مدارس وفي مقدمتها المدرسة السياقية والوظيفية.

فكان تمام حسان يصف النظام اللغوي العربي بداية من الصوت، ويقتفي آثار الوظيفة في كل عنصر من عناصر النظام محاولا أن يقيم وزنا كبيرا للمعنى، ذلك أنّ المعنى – في رأيه- أهمل من قبل اللغويين القدامى حيث قدّموا المبنى على حسابه "وكان ما ذهب إليه أصحاب المدرسة اللغوية، التي لا ترى الدلالة مكتملة إلاّ بالسياق الاجتماعي، وهو ما يسمّيه "مالينوفسكي" Malinowski سياق الحال، ويسميه الدكتور تمام "المقام" ويقابله "المقال" الذي هو السياق اللغوي"(35)

ولكي يتم إجلاء المعاني الوظيفية لابدّ من الاعتماد على تضافر جملة من القرائن اللفظية والمعنوية، إذ هي الأساس في إظهار كل علاقة وظيفية قائمة بين كلّ مبنى ومعنى.

الهوامـــــش والمراجـــــع

(1) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990، ص29.
(2) المرجع نفسه، ص58.
(3) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة المدرس اللساني العربي الحديث، (دراسة في النشاط اللساني العربي)، دار ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 2004، ص41.
4(4) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص59.
(5) كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص65.
(6) مناهج البحث في اللغة، ص111.
(7) المرجع نفسه، ص121.
(8) ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972، ص63.
(9) المرجع نفسه، ص172.
(10) مناهج البحث في اللغة، ص193.
(11) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة المدرس اللساني العربي الحديث، ص42.
(12) مناهج البحث في اللغة، ص203.
(13) المرجع نفسه، ص203.
(14) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2001، ص54.
(15) مناهج البحث في اللغة، ص206.
(16) المرجع نفسه، ص229.
(17) المرجع نفسه، ص232.
(18) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004، ص09.
(19) المرجع نفسه، ص29.

(20) المرجع نفسه، ص12.

(21) المرجع نفسه، ص67.

(22) المرجع نفسه، ص68.

(23) المرجع نفسه، ص83.

(24) المرجع نفسه، ص83.

(25) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء للتراث العربي، ج1، ص15.

(26) اللغة العربية معناها ومبناها، ص90.

(27) اللغة العربية معناها ومبناها، ص178.

(28) عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص39.

(29) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص54.

(30) صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص127.

(31) محمد خان، الإعجاز ونظرية النظم لدى الجرجاني أو الخطاب من الإبداع إلى الخلود، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد8. 2001، ص183.

(32) اللغة العربية معناها ومبناها، ص205.

(33) اللغة العربية معناها ومبناها، ص312.

(34) المرجع السابق، ص316.

(35) محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص74.